المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: أثر العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية "الأزمة السورية أنموذجاً 2011 - 2023
اسم الكاتب: بشار سعود بشير الجبور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8261
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Geographic Factor on the Decision-Making Process in "Jordanian Foreign Policy "The Syrian Crisis as a Model"2011-2023

Bashar Soud Basheer Al-Jboor

Received : 07/02/2024
Revised : 19/04/2024
Accepted : 19/04/2024
Published :30/09/2024

DOI: 10.35682/jjlps.v16i3.908

*Corresponding author :
bshar_jbour@yahoo.com

©All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means : electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher

Abstract

This study aims to determine the impact of geographic factors on the decision-making process in Jordan's foreign policy. The Syrian crisis was taken as a model to understand and analyze the strategic importance of Jordan's geographical location and to define the boundaries of the geographical factor's influence on Jordan's foreign policy decision-making process.

To achieve these goals, the study starts with the hypothesis that there is a correlation between the geographical location of Jordan and the decision-making process in Jordanian foreign policy towards the Syrian crisis. It also adopts the scientific method as a general framework dominated by methodological integration to complete the study, as it used the descriptive analytical method in studying the strategic importance of Jordan's geographical location. And the decision-making approach in studying the impact of the geographical factor on the Jordanian foreign political decision-making process.

The study concludes that the geographic factor is a determinant in the decision-making process of Jordan's foreign policy. It played a crucial role in guiding Jordan's foreign policy towards the Syrian crisis, compelling Jordanian decision-makers, despite facing numerous pressures, to adopt a balanced stance on the crisis and its stakeholders.

The study recommends increasing cooperation with neighbouring countries to maximize the advantages provided by the geographical location and enhancing security coordination with Syrian authorities regarding border areas**.**

Keywords: Geographic location, Decision making, foreign policy, Syrian crisis.

أثر العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية "الأزمة السورية أنموذجا 2011 -2023

بشار سعود بشير الجبور*

الملخّص

جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة أثر العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، واتخذت من الأزمة السورية أنموذجاً لفهم وتحليل الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي ومعرفة حدود تأثير العامل الجغرافي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني.

ولتحقيق تلك الأهداف انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي للأردن وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية تُجاه الأزمة السورية، كما اعتمدت المنهج العلمي كإطار عام يسوده التكامل المنهجي لإتمام الدراسة إذ استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي، ومنهج صنع القرار في دراسة تأثير العامل الجغرافي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني.

وتوصلت في نتائجها إلى أن العامل الجغرافي يشكل محددا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية حيث لعب دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية ودفع صانع القرار الأردني بالرغم من كثرة الضغوط التي واجهها إلى اتخاذ مواقف متوازنة من الأزمة وأطرافها، وتوصي الدراسة بزيادة التعاون مع دول الجوار بشكل يعظم من الإيجابيات التي يوفرها الموقع الجغرافي، وزيادة التنسيق الأمني مع السلطات السورية بشأن المناطق الحدودية.

الكلمات الدالة: الموقع الجغرافي، صنع القرار، السياسة الخارجية، الأزمة السورية.

تاريخ الاستلام: 2024/02/07
تاريخ المراجعة: 2024/04/19
تاريخ موافقة النشر: 2024/04/19
تاريخ النشر: 2024/09/30

الباحث المراسل:
bshar_jbour@yahoo.com

©حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ أم التصوير أم التسجيل أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه

الإطار المنهجي

مقدمة:

تعدّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من أهم العمليات السياسية التي تتحكم فيها الدول لتحقيق مصالحها وأهدافها على الساحة الدولية، وتتأثر هذه العملية بعدد من العوامل المعقدة التي تمتزج في مجموعها لتشكل السياق الإجمالي للقرارات الخارجية. **ومن بين هذه العوامل، يأتي العامل الجغرافي كأحد العوامل الرئيسية التي تلعب دورًا حاسمًا في توجيه سياسة الدولة الخارجية.**

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات اتخاذ القرار في الدولة، حيث تمثل جزءًا حاسمًا من السيادة الوطنية والمصالح الوطنية. وتأخذ عملية صنع القرار في هذا السياق أهمية خاصة.

يعتبر الموقع الجغرافي للأردن من المواقع المهمة كونه يقع في منطقة جغرافية حساسة في الشرق الأوسط، وتتعرض للعديد من التحديات الأمنية والسياسية. والتي من بينها تلك التحديات التي شهدتها الساحة الإقليمية منذ عام 2011، وأبرزها الأزمة السورية، التي أثرت بشكل كبير على الأوضاع الإقليمية والدولية. فقد تعاملت الحكومة الأردنية مع هذه الأزمة بوصفها تحديًا رئيسيًا يتطلب اتخاذ قرارات استراتيجية وسياسية حاسمة وحذرة في ذات الوقت نظرا لحساسية العامل الجغرافي، وذلك لتحقيق المصالح العليا للأردن.

مشكلة الدراسة:

يواجه الأردن، باعتباره دولة تقع في قلب الشرق الأوسط، تحديات جيوسياسية وجغرافية فريدة تؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مع وجود جوار إقليمي متنوع ومتقلب، وواقع جغرافي معقد، حيث يجد الأردن نفسه في مواجهة تحديات أمنية، اقتصادية، واجتماعية تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض. لذا، فإن فهم كيفية تأثير العامل الجغرافي على صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية يعتبر أمرًا ضروريًا لفهم الديناميات السياسية واتخاذ القرارات الرشيدة والمستنيرة. **وينبثق عن مشكلة الدراسة تساؤل رئيسي مفاده: ما أثر العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى العام 2023؟** ويتفرع عن هذا التساؤل، الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي؟

2- ما هي حدود التأثير للعامل الجغرافي على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه الأزمة السورية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- معرفة أثر العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تجاه الأزمة السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى العام 2023.

2- معرفة الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي.

3- معرفة حدود التأثير للعامل الجغرافي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

أهمية الدراسة: للدراسة أهميتان علمية وعملية:

الأهمية العملية:

الأهمية العلمية: تأتي أهمية الدراسة من الناحية العلمية في أنها تقدم كما من المعلومات النظرية التي توفرها الدراسة حول طبيعة موقع الأردن الجغرافي والسياسة الخارجية الأردنية وكيفية صنع القرار السياسي الخارجي.

الأهمية العملية: تأتي أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية من خلال الاستفادة من نتائج الدراسة لدى صناع القرار في الأردن بوضع استراتيجيات سياسية تسهم في تحقيق المصالح العليا للدولة الأردنية والحفاظ على أمنه واستقراره وازدهاره.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي للأردن وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية تُجاه الأزمة السوريةِ أدت إلى تبني الأردن لمواقفَ متوازنةٍ من الأزمة وأطرافِها ورتبت على صانع القرار الأردني أعباءً ومسؤولياتٍ في السلوكِ السياسي الخارجي.

منهجية الدراسة:

في سبيل معالجة موضوعات الدراسة، اعتمد الباحث أسلوب التكامل العلمي في المناهج العلمية التالية:

أولاً: منهج صنع القرار: يهدف المنهج لتتبع عملية صنع القرار، وتبيان طبيعة الظروف السياسية المحيطة بصانع القرار في الأردن، وكيفية تصرفه، والأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي: يهدف المنهج لتبيان ووصف وتحليل طبيعة العلاقات الأردنية في النظام الإقليمي والدولي، وأثر ذلك على سياسته الخارجية بالنظر إلى واقع المعطيات الجغرافية للأردن وأهميتها الاستراتيجية.

ثالثاً: منهج النظم الإقليمية: يهدف المنهج " النظم الإقليمية" إلى تبيان التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تجمع بينها شبكة معقدة من التفاعلات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين أعضائه. ويشترط المنهج ضرورة وجود تماثل اجتماعي وثقافي، أو وجود هوية إقليمية، والشعور بالتضامن والتكامل بين أعضاء النظام، أو السعي لذلك.

حدود الدراسة: (2011-2023).

الحدود المكانية: تتناول الدراسة منطقتين جغرافيتين هما المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: تتناول الفترة الزمنية الممتدة من عام (2011-2023) وتمثل سنة (2011) بداية الثورة السورية، فيما يمثل عام (2023) نهاية الدراسة.

مفاهيم الدراسة:

العامل الجغرافي : هو متغير طبيعي من المتغيرات المهمة لاستمرارية تأثيره سلبا أو إيجابا في سلوك صناع القرار السياسي الخارجي إذ إن أهميته تتضح من خلال مجموع تأثيرات فرعية ثلاث هي الحجم والحدود والموقع (الرمضاني، 1979).

السياسة الخارجية: هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم، 1989).

صنع القرار: هو العملية التي تتضمن تحديد الأهداف والمصالح القومية واتخاذ القرارات اللازمة لوضعها موضع التطبيق من خلال أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأربع: الدبلوماسية، الإعلامية، الاقتصادية والعسكرية. (الموسوعة السياسية، 2022).

ومما سبق يمكن القول أن **السياسة الخارجية الأردنية:** هي برنامج العمل العلني للدولة الأردنية في علاقاتها مع محيطها الخارجي الإقليمي والدولي والتي تشتمل على سلوك السياسي الأردني قولا وفعلا الهادف لتحيق مصالح الدولة الأردنية والحفاظ على ثوابتها.

كما أنها محصلة قرارات ومواقف صانع القرار الأردني تجاه الكثير من الملفات في المحيط الإقليمي والدولي بما ينسجم مع مصالحها ويحقق أهدافها.

الإطار النظري وأدبيات الدراسة:

تعد النظريات العلمية إطارا تحليليا يقود الدراسة في مجال التفسير والتحليل وتوفر بناءاتٍ فكرية لترجمة التصورات واختبار فرضيات الدراسة، ويزخر حقل العلاقات الدولية بالعديد من الاتجاهات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية ولعل من أبرزها:

النظرية الواقعية: إن النظرية الواقعية التي يعد هانز مورجانثو أبرز روادها تستند بشكل عام على عدة أمور، منها: اعتماد الدول الفاعل الأساسي في النظام الدولي والقوة، والمصالح القومية، كأساس لهذه النظرية، والنظر للدولة كوحدة واحدة بالرغم من اختلاف من يتخذ القرار في السياسة الخارجية.

لذلك فالدول تتصرف من منطلق عقلاني براغماتي في دراسة البدائل المتاحة لها وتتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا كما أنها تعتبر الأمن العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية لذلك فهي تبذل قصارى جهدها للحفاظ على أمنها بشتى الوسائل. (برهم، 2022)

وسيظهر توظيف النظرية عند تناول حدود تأثير العامل الجغرافي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه الأزمة السورية لا سيما عند تناول مِلَفُ الميليشيات والجماعات الإرهابية وملف تهريب المخدرات على الحدود الأردنية السورية وتصاعد التهديدات للأمن الوطني الأردني جراءَها وتعامل الأردن مع تلك التهديدات بالقوة العسكرية برياً وجوياً للحفاظ على أمنه واستقراره وتحقيق مصالحة العليا.

الدراسات السابقة :

أولا: الدراسات العربية:

1- دراسة الشباطات(2021). عوامل البيئة الداخلية والخارجية و أثرها في عملية رسم و صنع السياسة الخارجية الأردنية(2011-2020). هدفت لبيان أثر العوامل الداخلية والخارجية على عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ومدى انعكاسها على عملية الاستقرار السياسي والمجتمعي في الأردن خلال فترة أحداث الربيع العربي وآثار تلك العوامل على صانع القرار الأردني وقدرته على التعامل معها لتحقيق الاستقرار والمصالح العليا للأردن في إقليم ملتهب. واستخدمت الدراسة منهج صنع القرار في معرفة الظروف المحيطة بعملية صنع القرار ومدى قدرة صانع القرار على التعامل مع التحديات والأزمات لرسم السياسات بما يحقق المصالح الأردنية. وخلصت إلى أهمية تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات وتوسيع بناء العلاقات الخارجية للتخفيف من حدة الضغوطات التي تفرضها عوامل البيئتين الداخلية والخارجية.

2-دراسة برهم و القاضي(2021) العوامل الداخلية وأثرها في صنع السياسة الخارجية الأردنية. وقد سلطت الضوء على المحددات الداخلية تجاه صنع السياسة الخارجية وأهميتها في قياس مدى فعالية وأثر العوامل الداخلية وقدرتها على التأثير في تنفيذ ورسم السياسة الخارجية للدولة ، ووظفت منهج صنع القرار لتتبع عملية التفاعل ما بين صناع القرار والمؤثرات والمتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية ، وخلصت إلى أن العامل الاقتصادي لعب دورا كبيرا في رسم السياسية الخارجية الأردنية كما أن العامل الأمني نتيجة للأوضاع الإقليمية للأردن ساهم بشكل كبير في تحرك السياسية الخارجية في مكافحة الإرهاب المهدد للاستقرار الداخلي الأردني.

3-دراسة البريزات(2021). خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء" صفقة القرن "إقليمياً ودولياً (دراسة استشرافية). هدفت إلى تسليط الضوء على الخيارات المتاحة أمام السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن على المستويين الإقليمي والدولي ، وذلك من خلال التعريف بطبيعة السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها الداخلية والخارجية وأثرها على السياسية الخارجية ، وتوصلت من خلال اعتمادها لمناهج تحليل النظم، اتخاذ القرار، الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي إلى نتائج تفيد برفض صانع القرار الأردني لأي تسوية للقضية الفلسطينية لا تحقق آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لحل الدولتين وبشكل يحقق السلام والازدهار للمنطقة بالرغم من تعرضه لضغوطات أمريكية وإسرائيلية لتمرير صفقة القرن عبر استغلال الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الأردن .

4-دراسة الحجازين (2020). أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية (2011-2019). وبحثت الدراسة في التحديات والفرص التي تواجهها السياسة الخارجية الأردنية نتيجةً للعوامل الداخلية والخارجية وأثرها على صانع القرار في رسم سياسات وعلاقات الدولة الأردنية على المستوى الداخلي والخارجي لتحقيق المصالح العليا للدولة الأردنية.

وتوصلت من خلال استخدامها مناهج دراسة الحالة وتحليل النظم وصنع القرار إلى أن الأردن واجه ويواجه العديد من التحديات في المجالات المختلفة ومن أبرزها التغيرات في النظام الإقليمي والدولي والعامل الاقتصادي والتي كان لها الأثر على توجهات وسلوك الأردن في سياسته الخارجية في محيطه الإقليمي والدولي.

5- دراسة العويمر و المسيعدين،(2016). الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية. وقد هدفت في محورها الأول إلى البحث في أهمية الموقع الجغرافي للأردن، وفي محورها الثاني هدفت إلى التعريف بأجهزة صنع السياسة الخارجية الأردنية وتعامل صناع القرار مع أهمية الموقع الجغرافي، في حين تناول المحور الثالث البحث في أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية. وتوصلت من خلال المنهجين الوصفي والتحليلي إلى أن الموقع الجغرافي للأردن لعب دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية، حيث دفع صانع القرار الأردني بالرغم من كثرة الضغوط التي واجهها إلى اتخاذ موقف متوازن من طرفي النزاع السوري (النظام والمعارضة)، وذلك لاعتبارات فرضها الموقع الجغرافي.

6- دراسة العبداللات(2011) . العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية. وقدهدفت إلى التعرف على مدركات صانع القرار الأردني للمعطيات الجغرافية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية، وانطلقت من فرضية مفادها أن العامل الجغرافي يعد أحد المحددات لحركة السياسية الخارجية الأردنية، ووظفت المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن المعطيات الجغرافية الطبيعية للموقع الجغرافي الأردني، تؤثر سلبا على صانع القرار بشكل ينعكس على سياسية الأردن كما أنها أدت بصانع القرار إلى اتخاذ مواقف سياسية تتناغم مع التركيبة السكانية داخل الأردن ورتبت عليه أعباء و مسؤوليات حدت من السلوك الخارجي للأردن.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- Bani Salameh M., Hayajneh A.,(2019). How Jordan Can Cope The End of the Syrian Civil War. Middle East Quarterly, summer; 2019.Volume 26:Number 3.

وقد هدفت الدراسة للبحث في تعقيدات وآثار الحرب الأهلية السورية على الأردن الذي استضاف نحو 1.4 مليون لاجئ سوري جراءها، وتوصلت الدراسة إلى أن تدفق اللاجئين السوريين على الأردن سبب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للأردن، أثّرت سلبا في نسب معدلات الفقر والبطالة وفاقمت من عجز الميزانية وزيادة الضغط على البنية التحتية الصحية والتعليمية. كما سبب ذلك التدفق للاجئين آثارا سياسية وأمنية بعيدة المدى، أبرزها التأثير السلبي على الهوية الوطنية الأردنية والنسيج المجتمعي، والتباطؤ في عملية التحول الديمقراطي في البلاد وتزايد التحديات الأمنية نتيجة لتزايد العنف والتطرف.

وتتميز هذه الدراسة بكونها من الدراسات الحديثة التي تتناول موضوع تأثير العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية في الفترة الواقعة ما بين 2011–2023 وهي الفترة التي شهدت أحداث الربيع العربي وما فرضته من ضغوطات على الأردن بسبب احداث الإقليم الملتهب إلى جانب الأزمة السورية وتداعياتها وكيفية تأثير تلك الأحداث –لاسيما فيما يتعلق باللاجئين والمليشيات الإرهابية وتهريب المخدرات –في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني لتبني على ما سبقها من دراسات عديدة أخذت كل منها جانباً وأغفلت جانبا آخر علاوة على اختلاف الفترات الزمنية ما بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة التي جاءت لتبني على ما سبق وتسهم في تحقيق تراكمية العلم.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي.

أولا: أهمية العامل الجغرافي:

للمعطيات الجغرافية أهمية كبيرة في مجال العلاقات الدولية، حيث إنها من أكثر المقومات لسياسة الدولة ثباتا، لما لها من تأثير دائم على السياسة الخارجية للدولة، داخليا وخارجيا. (بدوي، 1972)

إن للعوامل الجغرافية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السياسة الخارجية للدولة فهي تؤثر بشكل غير مباشر على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي، كما أنها تؤثر بشكل مباشر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة (الحتمية الجغرافية) وعلى رأسهم "فريدريك راتزل"، إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول. (سليم، 1989)

وينسب إلى نابليون مقولة "إذا عرفت جغرافية الدولة عرفت سياستها الخارجية"، وفي حالة الأردن يبدو الأمر كذلك، إذ يقع في منطقة تندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية وأكثر الأقاليم تسييسا في العالم، وكذلك في المنطقة التي يتركز فيها الصراع مع إسرائيل، كما أنه يقع على تقاطع الطرق البرية التي تصل آسيا بأفريقيا وأوروبا، والأردن بموقعه هذا جعل منه بلداً ذا أهمية جيوبوليتيكية كبيرة. (العويمر و المسيعدين، 2016).

ثانيا: العناصر الجغرافية المورفولوجية للأردن:

1– الموقع .

يقع الأردن جنوب غرب آسيا، ويتوسط المشرقَ العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام، وفي الجزء الشمالي لمنطقة شبه الجزيرة العربية، ويُعتبر الأردن نقطة اتصالٍ استراتيجية لكامل منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يربط بين قارتي آسيا، وأفريقيا، بالإضافة إلى قارة أوروبا، ولا تزال الأراضي الأردنية منذ القِدم وحتى اليوم تمثل نقطة اتصالٍ مهمَّة تلعب دوراً مهماً كقناةٍ للتجارة وشبكةٍ للطرق التي تربط بين الشرق والغرب من جهة، والشمال والجنوب من جهةٍ أخرى، كما أنها شكّلت مفترق طرقٍ لخطِّ سير طريقا التوابل، والحرير ،القادمة من شرق آسيا إلى البحر المتوسط، وهي تربط أيضاً خطَّ الطرق التجارية في الشمال من

تركيا وسوريا، إلى شبه الجزيرة العربية واليمن في الجنوب، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ للأردن بحكم موقعه دوراً مهماً في عملية إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. (موضوع.كوم، 2022)

وتحيط بالأردن كل من: المملكة العربية السعودية من الجنوب، والجمهورية العربية السورية من الشمال، والجمهورية العراقية من الشرق، والأراضي الفلسطينية المحتلة من الغرب. كما يشترك الأردن مع جمهورية مصر العربية بحدود مائية في خليج العقبة ويقع الأردن جغرافياً بين خَطَّي عرض 33 و29 شمالاً، وخَطَّي طول 39 و34 شرقاً، ما يجعل مناخه صحراوياً معتدلاً، ولهذا يقع الأردن ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتميز بصيف طويلٍ حارّ وشتاءٍ قصير قليل الأمطار عموما، ويمثل ميناءُ العقبة المنفذَ الوحيد للمملكة إلى البحر، وهو يطلّ على البحر الأحمر الذي يبلغ طولُ حصة الأردن من شواطئه حوالي 25 كيلومترا . (وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، 2023)

لذلك فإن الأردن يعد دولة قارية أو شبه قارية نظرا لصغر ومحدودية منفذه البحري، كما أن موقع الأردن في قلب الوطن العربي جعله ميدانا بين الدول الطامعة في السيطرة على المنطقة العربية. وموقعه في قلب الشرق الأوسط جعله حلقة الوصل بين قارات العالم القديم، فحسب نظرية "هالفورد ماكندر" يعد موقع الأردن، جسرا يربط القلب الشمالي بالقلب الجنوبي في الجزيرة العالمية (آسيا، وأفريقيا، واوروبا) كما يقع الأردن بحسب نظرية "نيكولاس سبيكمان" ضمن منطقة الممر القاري التي تشمل الوطن العربي، وأوروبا، وآسيا ، ووفقا لنظرية "الفريد ماهان" يعد الأردن ضمن منطقة المصير التي تعد من أهم المناطق الجيواستراتيجية والسيطرة عليها تؤدي إلى السيطرة على أجزاء أخرى من العالم . (الدويكات و أبو الهيال، 2022)

لكن الأردن وبحكم الموقع والتكوين الجغرافي فإنه يواجه مشكلات عدة تتعلق بشح الموارد الطبيعية وعدم التنوع في الخصائص الجغرافية وفي محدودية قدرته على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي حيث تغطي الصحراء ما نسبته 80%من أراضيه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعاني الأردن من شح في الموارد المائية حيث يعتمد على مياه الأمطار وعلى موارد نهر الأردن ،الأمر الذي شكل مصدرا للصراع الإقليمي ومحددا على سياسة الأردن الخارجية ، كون نهر الأردن يجري عبر كل من سوريا ولبنان وإسرائيل ، لذلك فإن محدودية الموارد بحكم التكوين الجغرافي قد جعلت من السياسة الخارجية في حالة الأردن مصدرا رئيسا من مصادر دعم الدخل القومي للدولة. (تليلان ، 2000)

2- المساحة والحدود.

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية الكلية نحو 89,342 كيلومترًا مربعًا وتقع في المرتبة 112 مقارنة بدول العالم من حيث المساحة. وتشكل اليابسة ما يُقارب 88,802 كيلومترًا مربعًا من مساحة الأردن الكلية. فيما تشكل المياه ما يُقارب 540 كيلومترًا مربعًا من مساحته

وفيما يتعلق بالحدود فيشترك الأردن بحدود برية مع دولة سوريا من جهة الشمال بما يقارب 375 كيلومترًا مربعًا. وبالمملكة العربية السعودية من جهة الجنوب الشرقي بما يقارب 744 كيلومترًا مربعًا. أما من جهة

الشمال الشرقي فيشترك مع دولة العراق بحدود تبلغ نحو 181 كيلو مترا مربعا. فيما تبلغ حدوده مع دولة فلسطين من جهة الغرب بما يقارب 335 كيلومترًا مربعًا. (موسوعة المملكة الأردنية الهاشمية).

ومن المعلوم أن كبر المساحة له أهمية كبيرة في أوقات الحرب كما في أوقات السلم، وتظهر أهميتها أكثر في وقت الحرب وفق ما يعرف بـ "مبدأ الدفاع بالعمق"، وأما الدول الصغيرة فتنهار بسرعة أمام هجمات أعدائها سيما إذا كانت إمكانياتها محدودة. (المجالي، 2021)

ويعتبر الأردن مقارنة بالدول المحيطة الأطول حدودا والأصغر مساحة بعد إسرائيل كما أن الموانع الطبيعية لا تشكل شيئا يذكر من حدوده كما أنه الدولة المركزية، في القضية الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تربطه بحدود برية مع الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عن ذلك من تحمل نفقات دفاعية، كما أن الحدود عندما تكون مصدرا للضعف أكثر منها للقوة فذلك يدفع الدولة لتبني أنماط سلوكية وسياسات حسن جوار للتقليص من حجم أعباء وتأثير الحدود الطويلة والمكشوفة. (تليلان ، 2000)

3- شكل الدولة الأردنية.

شكل الدولة من العناصر الجغرافية المورفولوجية التي تؤثر في قوتها، وعمقها الاستراتيجي؛ فقد يكسبها الشكل قوة إضافية، ويعزز مكانتها العسكرية، وقد يضعفها، ويهدد صمودها. ويمكن وصف شكل الدولة الأردنية بأنه شكل غير منتظم، وهو شكل يمنح الدول ضعفا جيوبوليتيكيا، لما يعكسه من سلبيات. وبالنظر إلى الخريطة يلاحظ التداخل الكبير في حدود الأردن مع الدول المجاورة، خاصة فيما يتعلق بالذراع الطويل الممتد نحو الشمال الشرقي ليصل إلى الحدود العراقية. وهناك تداخل آخر ضمن الحدود السورية في الشمال. وتتموج الحدود الأردنية السعودية نظرا لاتباعها خطوط الطول ودوائر العرض. ولذلك يمكن وصف الحدود الأردنية بشكل عام بأنها حدود هندسية مستقيمة في الشمال والشرق والجنوب. وطبيعية مع فلسطين، والجزء الغربي من الحدود مع سوريا. (الدويكات و أبو الهيال، 2022)

لقد لعب الموقع الجغرافي للأردن دورا بارزا في سياسته الخارجية اقتصاديا وعسكريا علاوة على ما فرضه من ضعف في الموارد الطبيعية التي أثرت سلبا على استقراره بحيث شكلت مصدر تهديد له وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاعت القيادة الأردنية من خلال رؤيتها السياسية المتوازنة تنفيذ سياسة الأردن الخارجية وفقا لمعطيات الموقع الجغرافي، بما تضمنه من سلبيات مرتبطة بصغر المساحة وعدم امتلاكه لمياه إقليمية، أو لعمق جغرافي، وصغر إطلالته البحرية، وقلة موارده الطبيعية، بطريقة حالت دون وقوع توترات أو صراعات عسكرية في المنطقة من جهة، واستثمار هذا الموقع الجغرافي لتطوير علاقاته الخارجية مع مختلف دول العالم. (المعايطة و المجالي، 2018)

المحور الثاني: تأثير العامل الجغرافي على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني.

لقد شكل العامل الجغرافي ورقة ضغط قوية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية على امتداد مسيرة الدولة منذ التأسيس في عشرينيات القرن الماضي، وذلك نتيجة للتحديات والضغوط والأزمات

في دول الجوار الإقليمي للأردن وعلى رأسها القضية الفلسطينية والعراق الذي يعيش حالة من عدم الاستقرار لاسيما على المستوى الأمني منذ العام 2003.

ومع دخول العام 2011 الذي شهد انتشار الثورات والأحداث في مختلف الدول العربية والذي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي تفاقمت تلك التحديات والضغوط على الأردن لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية.

الأزمة السورية :

لقد كانت الدبلوماسية الأردنية تحاول أن تحقق نجاحا في بعض المراحل التي واجه بها الأردن حالات التعقيد، فكان موقع الأردن الجيواستراتيجي، مما خلق حالة من الضعف والقوة له تمثلت في وجوده في منطقة غير مستقرة وفي مواجهة جملة من القضايا والصراعات المختلفة (الحالة العراقية وأزمات الربيع العربي، والقضية الفلسطينية، والأزمة السورية...الخ). (المجالي، 2021)

لعب الموقع الجغرافي للأردن دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية حيث دفع هذا الموقع (بكل مكوناته سواء المساحة أو الموارد الطبيعية أو طول الحدود) صانع القرار الأردني إلى اتخاذ موقف متوازن من طرفي النزاع السوري سواء النظام الحاكم أم المعارضة بما يحقق المصلحة الأردنية العليا وحفظ الأمن والاستقرار بالرغم من كثرة الضغوط التي واجهها للوقوف ضد النظام ودعم المعارضة. فالواقع الجغرافي للأردن لم يعطِ السياسة الخارجية مزيدا من الفرص لتحدي النظام السوري ومعاداته أو الوقوف إلى جانب المعارضة. (العويمر و المسيعدين، 2016)

وبناء عليه ومنذ انطلاق الثورة في سوريا في عام 2011، حاول الأردن جاهدا أن ينأى قدر الإمكان بنفسه عن الأحداث التي تدور في سوريا معتبرا إياها شأنا داخليا. فقد اكتفت الدبلوماسية الأردنية منذ بداية الأزمة حتى شهر آب 2011 (مرحلة ما قبل جنيف1) بالدعوة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية، والاقتصار على التعامل مع ملف اللاجئين السوريين ، ولكن مع تصاعد وتيرة العنف وقيام جيش النظام بتصعيد عملياته العسكرية في حماة متزامنا مع موقف المملكة العربية السعودية الداعم للثورة السورية ودعوة الرئيس الامريكي باراك أوباما، بشار الأسد للتنحي بتاريخ 15 آب 2011 ، عبّر الأردن عن قلقه المتزايد تجاه تطور أعمال العنف داخل سوريا، وبخاصة تزايد نفوذ الجماعات المسلحة والجماعات الإسلامية المتشددة والخوف من تقسيم سوريا، حيث جاء الموقف الأردني مؤكدا على أهمية وحدة الأراضي السورية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا (ساتيك، 2013).

يمكن وصف الموقف الأردني تجاه الأزمة السورية بأنه سياسي براغماتي يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية الأردنية والدفاع عنها ولذلك يحتفظ الأردن بعلاقاته مع النظام وفي الوقت نفسه يقف إلى جانب المطالب المشروعة للشعب السوري ويدعم المعارضة المدنية سياسياً وهو موقف ينسجم، ولو بحدود معينه، مع مواقف القيادات السياسية في محور التحالف التركي السعودي القطري، فالموقف الأردني الاستراتيجي على حد تعبير أحد المحللين يتمثل بالتمسك بالحل السياسي وضرورة الوصول إلى حل الأزمة عن طريق

طاولة المفاوضات، في حين أن الأردن يتبع أساليب تكتيكية تتجسد بالتماشي مع المواقف الإقليمية والدولية المتغيرة تجاه ما يجري في سوريا، بمعنى آخر في حين أن الأردن سمح للمعارضة السورية بحرية التعبير والحركة على أراضيه، إلا أنه في الوقت نفسه لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع النظام في سوريا. (عيسى، 2015)

لقد حملت الأزمة السورية بحكم موقعها الجغرافي المجاور للأردن محاور أساسية كان لابد له من التعامل معها ووضعها على رأس أولويات أجندة سياسته الخارجية وذلك لتحقيق المصالح العليا للدولة الأردنية والحفاظ على أمنه واستقراره تجاه أي تهديدٍ محتملٍ قد ينجم عن تواجد الميليشيات والجماعات الإرهابية في الداخل السوري وعلى مقربةٍ من حدوده أو فيما يتعلق بوقف تهريب المخدرات عبر الحدود أو فيما يتعلق بملف اللاجئين السوريين وأخيرا وليس آخرا فيما يتعلق بالحل السياسي للأزمة. وفيما يلي عرضٌ تفصيلي لتلك المحاور وكيفية تعامل الأردن معها في سياسته الخارجية.

أولا: مِلَفُ الميليشيات والجماعات الإرهابية:

إن الأردن وبسبب اعتبارات القرب الجغرافي والاعتبارات الجيواستراتيجية يتأثرُ بصورةٍ ملحوظةٍ بأي تطورٍ على الأرض في داخل سوريا. فمثلا في العام 2015 حينما أيدت مصر التدخل الروسي في سوريا، لم يذهب الأردن إلى اتخاذ الخطوة نفسها وبقي على موقفه المتوازن غير المؤيد للتدخل العسكري، فحافظ على موقفه الاستراتيجي الرامي إلى ضرورة التوصل إلى حلٍ سياسيٍّ للأزمة بمشاركة دولية وتوافق وطني سوري (نون بوست ، 2015).

عقب ذلك أصبح دور روسيا في سوريا واقعاً ليس للأردن بديلاً عن التعاملِ معه، إذ بات الاتفاقُ مع روسيا أو على الأقل التنسيق والتعاون معها أمرا ضرورياً في مساعي البحث عن حلٍ للأزمةِ السورية. هذا البعد في السياسة الأردنية تم الإشارة إليه من قبل الملك عبدالله الثاني في أثناء المقابلة التلفزيونية التي أجرتها معه محطة (ايه بي سي) التلفزيونية الأسترالية، حيث قال: "أعتقد في هذه المرحلة أن جميع الخيارات متاحة ومطروحة على الطاولة، ولكن مرة أخرى يجب أن أكون واضحا بأن غالبيتنا، ممن يفهمون الأزمة السورية، يدركون أنه لا يمكن حل الأزمة بدون الروس" (الخليج الجديد، 2016)

وربما يفسر ذلك على أن هناك مصلحة أردنية بالقضاء على التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش التي لها وجود في سوريا والعراق، ولذلك فالسياسة الأردنية الحذرة ترحب بأي جهد يستهدف القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضمن حدود لا تبعد سوى كيلومترات عن حدود الأردن الشمالية (الرشق، 2015).

من الجلي أن الأردن ينتهج سياسة قوامها الاعتدال والحذر الشديد في التعاطي مع الأزمة السورية خوفا من تداعيات محتمله للأزمة على الأردن وبخاصة في ظل وجود بعض الأفراد الأردنيين السلفيين الذين التحقوا بالتنظيمات المتشددة في جنوب سوريا مثل جبهة النصرة وغيرها من المنظمات والخوف من عودتهم إلى الأردن والتسبب بإحداث اضطرابات ومشاكل أمنية او إرهابية تنعكس سلبا على الأمن الداخلي الأردني.

في هذا الإطار قامت الأجهزة الأمنية الأردنية بحملة لملاحقة ومحاكمة بعض الأردنيين سواء الذين حاولوا التسلل إلى سوريا أو أولئك الذين عادوا منها، بالإضافة إلى محاولة الأردن الحيلولة دون تسلل المقاتلين السوريين إلى الأراضي الأردنية والمراقبة الحثيثة لتحركات المعارضين السوريين الموجودين على الأراضي الأردنية (شقير، 2014).

وفي غمرة الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في الانسحاب الروسي من نقاط تواجده في الجنوب السوري على الحدود الأردنية، استثمرت إيران ذلك وعززت نقاطها على الأرض من خلال إنشاء كتائب وميليشيات جديدة لتكون بمثابة أداة لها في تكريس نفوذها الجديد في المنطقة. (رصيف 22، 2022).

وما يزال انتشار شبكات المليشيات الإيرانية وأبرزها الحشد الشعبي على الحدود السورية والعراقية الموازية للحدود الأردنية يشكل تهديدًا أمنيًا للأردن؛ خشية من تحول البلاد لساحة إقليمية جديدة لتصفية الحسابات بين واشنطن وطهران لا سيَّما أن إيران تسعى لفتح جبهات إقليمية جديدة ضد إسرائيل والولايات المتحدة، كما أن المليشيات تسعى لتوظيف الموقع الجغرافي للأردن من أجل الوصول للحدود الإسرائيلية أو لإدارة حرب بالوكالة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية. (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2024)

لقد شكّل وجود الإيرانيين ومليشياتهم في الجنوب السوري خطرا عابرا للحدود الأردنية، وخطرا على الحدود الشمالية الشرقية المشتركة بين البلدين، وعلى الداخل الأردني من تشكيل خلايا إيرانية مسلحة، الأمر الذي رتّب أعباء إضافية على الأجهزة الأمنية والعسكرية على صعيدي مراقبة الحدود والداخل الأردني، واتخاذ مزيد من الاحتياطات لمنع أي عمليات إرهابية قد تنفذها خلايا نائمة لداعش بالأردن، مع أهمية حماية الشباب الأردنيين من الانضمام لهذا التنظيم. (الجزيرة نت، 2022)

الأردن في مجابهة هذه التهديدات اتخذ قرارات واجراءات برفع جاهزيته العسكرية وتغيير قواعد الاشتباك مع المليشيات الموجودة أو القريبة من الحدود الأردنية بالتنسيق مع السلطات السورية من خلال لجان التنسيق الأمنية والعسكرية بين عمّان ودمشق، للتصدي لحالة الفوضى الأمنية على حدود الأردن مع سوريا مما أدى إلى مقتل العشرات من عناصر المليشيات من قبل القوات المسلحة الأردنية خلال الاشتباكات التي تشهدها الحدود بشكل شبه يومي. (الشرق الأوسط، 2023)

ثانيا: ملف تهريب المخدرات:

طوال سنوات الأزمة السورية التي اندلعت في العام 2011 نشطت حركة تهريب المخدرات على طول الحدود الأردنية السورية التي تمتد لمسافة 375كم وأرّقت الأردن ودول الجوار والتي أطلق عليها "حرب الكبتاجون". (الشرفات، 2022).

إن استمرار الأردن بالتعامل وفق قواعد الاشتباك القديمة، لم ينتج عنه سوى إرهاق الجهات الأمنية واستنزافها. لذلك عمد الأردن إلى تغيير قواعد الاشتباك كدلالة على التحول في آلية التعاطي مع هذا الملف بعد توفير الظروف المناسبة بالتفاهم مع السلطات السورية وروسيا. حيث يملك الأردن أوراقاً قوية في هذا

السياق، بما فيها ورقة قانون الكبتاجون الأمريكي الذي أقرّ في سبتمبر 2022، باعتبار ما يمكن أن يؤديه الأردن، بحكم ملاصقته لسورية، من دور في تفعيل هذا القانون، الذي قد يتضمن إجراءات ميدانية من المتوقع أن تحسب لها دمشق حساباً مهماً، بالنظر لما سينتج عن هذا القانون من تداعيات على الأوضاع في سورية، وتأثيراته المحتملة في عملية التطبيع الجارية مع الدول العربية. (مركز الإمارات للدراسات، 2023)

"ورغم التقارب الذي حدث بين الأردن ونظام الأسد، رصدت السلطات الأردنية تصاعدا كبيرا في عمليات تهريب المخدرات إلى الأردن طوال عام 2022. هذا الارتفاع الملحوظ في عمليات التهريب وضع قوات الأمن الأردنية أمام تحدٍ كبير وهو تأمين الحدود لوقف تدفق المخدرات إلى المنطقة وأوروبا. كذلك؛ لم يتردد الأردن في إرسال تحذيرات شديدة اللهجة إلى دمشق لوقف عمليات تهريب المخدرات. (الشرفات، 2022)

وهنا يتضح الدور الروسي في هذا الإطار، إذ لم يكن من باب المصادفة الحرص الأردني على إبقاء حالة التشاور في الملف السوري مع روسيا، التي أظهرت مرونة في فهم الاحتياجات الأمنية الأردنية المرتبطة بالجنوب السوري. حيث تُفضِّل روسيا أن تولي الدولة السورية في هذه المرحلة المزيد من الاهتمام بزيادة مساحات التفاهم والتعاون مع الدول العربية. كما أن تجارة المخدرات تؤثر بطريقة أو أخرى في النفوذ الروسي على الساحة السورية، باعتبار أن عوائد هذه العملية تذهب للميليشيات الإيرانية ومكونات سورية لا يوجد تنسيق بينها وبين القوات الروسية.(مركز الإمارات للدراسات 2023)

لقد كان ملف تهريب المخدرات حاضرا في لقاء وزير الخارجية الأردني بالرئيس السوري في دمشق حيث تم التأكيد على الخطر الذي يمثله تهريب المخدرات عبر الحدود السورية إلى الأردن، وضرورة التعاون في مواجهته واستمرار اتخاذ الأردن لكل ما يلزم لحماية أمنه الوطني من هذا الخطر وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمكافحة تهريب المخدرات، على أن يكون اجتماعها الأول في العاصمة الأردنية عمّان في أقرب وقت ممكن. (الشرق الأوسط، 2023)

إن الأردن يتخذ موقفاً حازماً ضد تهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتسلل الطائرات المسيّرة وغيرها من التهديدات، لكنه لا يزال بحاجة إلى قدرات دفاعية معززة ومساعدات حاسمة أخرى من واشنطن، ففي أواخر العام 2022 و بدايات العام 2023 ، نفّذ سلاح الجو الملكي الأردني" ضربات ضد تجار مخدرات مشتبه فيهم ومستودعات مشبوهة داخل الأراضي السورية، في عملية هي الرابعة من نوعها في عدة أشهر، وذلك بناء على تقارير عسكرية تفيد بازدياد محاولات التهريب للمخدرات والأسلحة أيضاً عبر الحدود الشمالية للمملكة، وفي الأشهر الثمانية الأولى من العام 2023 فقط، تم تسجيل إجمالي 194 محاولة تهريب وتسلل، شملت 88 منها استخدام طائرات مسيّرة ، وأدت بعض الحوادث عبر الحدود إلى وقوع اشتباكات مع قوات حرس الحدود الأردنية أدت إلى مقتل العشرات من عناصر مليشيات التهريب التي تستهدف الأمن الوطني الأردني. (معهد واشنطن للدراسات، 2024)

ثالثا: ملف اللاجئين السوريين:

المتغير الآخر الذي أثر على استراتيجية الأردن تجاه ما يجري في سوريا هو حجم تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وما يتبعه من آثار اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية. إن عبءَ اللجوءِ السوري الذي تحمّله ويتحمّله الأردن قد قاد بعض المحللين والمراقبين الدوليين إلى المناداة بضرورة تحول اهتمام الدول المانحة والمهتمة بقضية اللاجئين السوريين من السياسات الآنية التي تستجيب للضرورات الراهنة إلى مقاربات استراتيجية بعيدة المدى بما فيها تنظيم الدعم المادي للحكومة الأردنية لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها تجاه قضية اللجوء السوري. (فرانسيس، 2015)

إذ يستضيف الأردن ما يزيد على(4ر1) مليون وأربعمئة ألف لاجئ سوري ولكن حوالي 630 ألف لاجئ فقط سجلوا أنفسهم مع "مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين" التابع للأمم المتحدة وتشير الإحصائيات إلى أن 83 %من اللاجئين يقيمون خارج مخيمات اللجوء في المدن الأردنية فضلا عن ذلك، هناك قرابة 125 ألف لاجئ يعيشون في مخيمين رئيسين للاجئين في الأردن وهما (الزعتري ومخيم الأزرق) ، وتشير التقديرات إلى أن هنالك أكثر من 750 ألف لاجئا غير معروفين وهذه الفئة تمثل نقطة الضعف التي قد يتم استغلالها لشنِّ هجمات إرهابية ضد المملكة، الأمر الذي يثير المخاوف لا سيما وأن اللاجئين أخذوا يتدفقون إلى الأردن من خارج منطقة درعا، بما في ذلك شرق سوريا حيث يمتلك تنظيم «داعش» و"جبهة النصرة "سيطرةً أقوى على الأرض. (البراسنة و القرالة، 2019)

لقد سبب تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والتي أثّرت سلبا في نسب معدلات الفقر والبطالة وفاقمت من عجز الميزانية في ظل محدودية الدعم الدولي إلى جانب زيادة الضغط على البنية التحتية الصحية والتعليمية. كما سبب ذلك التدفق للاجئين آثارا سياسية وأمنية بعيدة المدى، أبرزها التأثير السلبي على الهوية الوطنية الأردنية والنسيج المجتمعي، والتباطؤ في عملية التحول الديمقراطي في البلاد وتزايد التحديات الأمنية نتيجة لتزايد العنف والتطرف. (Bani Salameh & Hayajneh , 2019)

وفي هذا السياق نوه الملك عبدالله الثاني مرارا في خطاباته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها خطابه في سبتمبر 2023 إلى حجم اللجوء السوري في الأردن وما يشكله من تحديات وضغطا على موارده الشحيحة لا سيّما وأن اللاجئين السوريين يشكلون 20 %من حجم سكان المملكة، مطالبا المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته بشكل جماعي تجاه هذه الأزمة الإنسانية وضرورة إيجاد حل سياسي يتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع التأكيد على أن هذا النهج الذي اقترحه الأردن كأساس للتعامل مع الحكومة السورية، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، يضع خارطة طريق لحل الأزمة تدريجيا والتعامل مع جميع عواقبها. (الحرّه، 2023)

إن عبءَ استضافة اللاجئين دعا الحكومة الأردنية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية والدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية وفورية لإيجاد الظروف اللازمة لعودة اللاجئين السوريين الطوعية إلى وطنهم، وضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة المعنية بإطلاق هذه الخطوات بشكل عاجل، كما يؤكد الأردن دوما على أن مستقبل اللاجئين السوريين هو في بلدهم وليس في الأردن، وأن توفير ظروف ملائمة لعودتهم إلى بلدهم أولوية رئيسة ستستمر المملكة في العمل مع جميع الأطراف على تحقيقها. (وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، 2023)

وفي لقاء عقده وزير الخارجية الأردني مع الرئيس السوري في دمشق تم التركيز على قضية عودة اللاجئين والخطوات اللازمة لتمكين العودة الطوعية للاجئين. وأعلنت الرئاسة السورية، في بيان رسمي، "ضرورة تأمين البيئة الأساسية لعودة اللاجئين، ومتطلبات الإعمار والتأهيل بكافة أشكالها، ودعمها بمشروعات التعافي المبكر التي تمكّن العائدين من استعادة حياتهم الطبيعية".كما شدد البيان على أن "كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة السورية سواء على المستوى التشريعي أو القانوني أو على مستوى المصالحات، تسهم في توفير البيئة الأفضل لعودة اللاجئين"، وأن ملف اللاجئين "مسألة إنسانية وأخلاقية بحتة لا يجوز تسييسها بأي شكل". كما استعرض البيان "آخر الجهود التي يبذلها الأردن في مسألة عودة اللاجئين السوريين، والأفكار الجديدة التي تبلورت في هذا الشأن، بالتنسيق مع مجموعة الاتصال العربية، وهيئة الأمم المتحدة". (الشرق الأوسط، 2023)

رابعا: الحل السياسي للأزمة السورية .

لقد فسر الموقف الأردني في كثير من المراحل بالغموض والتناقض في سياسته اتجاه العديد من الأزمات، كالأزمة السورية(في بدايتها: عدم التدخل ، ثم تغير لدعم خيارات الشعب السوري وضرورة إسقاط النظام، ثم الدعوة إلى الخيار الدبلوماسي وتحاور النظام والمعارضة، وعودة العلاقات مع النظام السوري)، فقد كان هذا التغير في مواقف السياسة بما يتناسب ومستجدات الواقع في الأزمة السورية ومتغيراتها، وبما يتناسب مع السياسة الأردنية، ذلك أن الإرهاب والتطرف قد زادت حدته في مرحلة ما بعد أزمات الربيع العربي، مما أدى إلى تغير المواقف في السياسة الإقليمية وبشكل خاص الأردنية، وحاجة الأردن إلى بناء تحالفات وعلاقات إقليمية، والتخوف من تأثير التنظيمات والجماعات العابرة للحدود (تنظيمات وعناصر إرهابية، ومليشيات شيعية)، والرغبة في زيادة فرص التعاون الاقتصادي. كذلك استشعار الأردن بخطورة بقاء ملف اللاجئين السوريين وتداعياته المستمرة، والانتقال من مرحلة الديموغرافيا والجغرافيا إلى الاقتصاد، والأبعاد الأمنية الخطيرة من زيادة تدفق اللاجئين، وزيادة حدة ضغوطات الرأي العام الشعبي الأردني من ضرورة إيجاد حل لقضية اللاجئين السوريين، فكان موقف وخطاب الملك في مؤتمر لندن للمانحين شباط 2016 والخطابات اللاحقة في عدد من المحافل الدولية حول ضرورة إيجاد حل لقضية اللاجئين، فكانت الرؤية الدبلوماسية تظهر في لقاءات وتصريحات الملك عبدالله الثاني تجاه الأزمة السورية، كما كانت حاضرة في

تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في اتفاقية درعا عام 2015 ، وخفض التصعيد في الجنوب السوري 2016 ، ودعوته الدائمة لحل الأزمة السورية. (المجالي، 2021)

وبعد إقرار "قانون قيصر" حاول الأردن الخروج بحل سياسي يخدم مصالحه، فبدأ بالتنصل من تبعات هذا القانون الذي أقره مجلس النواب الأميركي ضد النظام السوري، ونجح في الحصول على استثناءٍ أميركي من منع التبادل التجاري مع سوريا. (ديلواني، 2023)

وعلى صعيد الجهود المبذولة للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية ومعالجة تبعاتها، قاد الأردن جهودا من أجل التدرج نحو حل شامل ينهي الأزمة ويعالج تبعاتها الإنسانية والأمنية والسياسية دولياً. (وكالة الأنباء الأردنية، 2023).

وفي سياق المسار العربي الذي انطلق بعد اجتماعيّ جدة وعمّان، حيث تقود عمَّان مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وإعادة دمشق إلى الحضن العربي مجدداً، تتضمن دعماً لمقاربة "خطوة مقابل خطوة"، وفق جدول تبادلي محدد يتضمن تنفيذ الحكومة السورية طلبات محددة مقابل تقديم الدول العربية والغربية عروضاً أو حوافز ملموسة، وتتضمن المبادرة 3 مراحل بدءاً من الجانب الإنساني، ثم العسكري- الأمني، وانتهاءً بالبعد السياسي . ولا تتضمن المبادرة الأردنية برنامجاً زمنياً محدداً للتنفيذ، لكنها تنتهي إلى أن الخطوات المتوقعة من دمشق وحلفائها هي "سحب جميع الممتلكات الإيرانية العسكرية والأمنية من سوريا، وانسحاب حزب الله والمليشيات الشيعية"، مقابل "انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب من جميع الأراضي السورية التي دخلوها بعد 2011 بما في ذلك مناطق شمال شرقي سوريا وقاعدة التنف الأميركية، ورفع العقوبات، و تمويل المانحين لإعمار سوريا. (العربية، 2023).

وتعود المبادرة إلى عام 2021، عندما أعدّت الحكومة الأردنية ورقة رسمية، نشرت مجلة "المجلة" نسختها الإنجليزية، وتضمنت تصورها للحل السوري، وجرت مشاركتها ومناقشتها من الملك عبدالله الثاني في اجتماعات منفصلة مع الرئيسين الأميركي جو بايدن، والروسي فلاديمير بوتين. (الشرق الأوسط، 2023)

وتعتبر الاجتماعات التي جرت في عمان نتيجة للمبادرة هي الأولى التي تجمع الحكومة السورية ومجموعة من الدول العربية منذ قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية في 2011 بعد قمع الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد وذلك بعد أسبوعين من محادثات جرت في مدينة جدة السعودية بين مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق. (الحرّه، 2023)

على أثر تلك التحركات وبعد غياب دام اثني عشر عاما عادت سوريا إلى الحضن العربي، وذلك في اجتماع استثنائي عقد على مستوى وزراء الخارجية العرب في القاهرة حيث أعلنت جامعة الدول العربية في بيان رسمي لها أنها اتخذت قراراً باستعادة سوريا لعضويتها واستئناف مشاركتها في اجتماعات مجلس الجامعة، إضافة إلى استئناف مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات الجامعة، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتبارا من 7 مايو/ أيار 2023. (BBC:2023).

ويبدو الأردن معنياً بالحل في سوريا أكثر من غيره كون البلدين يرتبطان بأطول حدود مشتركة تمتد لأكثر من 375 كيلومتراً، كما من شأن أي حل سياسي أن يوقف تداعيات سنوات الحرب كموجة اللجوء السوري وتهريب المخدرات، والتهديد الأمني الذي تمثله الميليشيات الإيرانية في جنوب سوريا، عدا عن عودة تدفق البضائع وانتعاش الاقتصاد المتبادل عبر معبر نصيب – جابر بين البلدين الذي طاله الضرر والتعطل لسنوات. (ديلواني، 2023)

الخاتمة:

لقد بحثت الدراسة في أهمية العامل الجغرافي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية واتخذت من الأزمة السورية منذ بدايتها وحتى العام 2023 أنموذجاً للإجابة عن التساؤلات التي تضمنتها المشكلة البحثية حول الأهمية الاستراتيجية لموقع الأردن الجغرافي وحدود التأثير للعامل الجغرافي على صنع القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه الأزمة السورية بهدف معرفة ما يشكله العامل الجغرافي من أهمية للدولة الدولة الأردنية وما يفرضه من تحديات عليها وحدود تأثيره في عملية صنع سياسته الخارجية تجاه الأزمة السورية، وانطلقت من فرضية تفيد وجود علاقة ارتباطية بين الموقع الجغرافي للأردن وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية تُجاه الأزمة السوريةِ وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الأردن لمواقفَ متوازنةٍ من الأزمة وأطرافِها ورتب على صانع القرار الأردني أعباءً ومسؤولياتٍ في السلوكِ السياسي الخارجي، **وفيما يلي أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:**

أولا: النتائج.

- للعامل الجغرافي دور رئيس وهام وبشكل محددا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية حيث لعب الموقع الجغرافي للأردن دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية وتداعياتها.
- دفع الموقع الجغرافي صانع القرار الأردني وبالرغم من كثرة الضغوط التي واجهها إلى اتخاذ موقف متوازن من الأزمة وأطرافها لاعتبارات فرضها الموقع الجغرافي. وهذه المواقف رتبت على صانع القرار الأردني، أعباء و مسؤوليات على السلوك الخارجي للأردن .
- التزام الأردن بأهدافه ومبادئه وثوابته في تحقيق مصالحه العليا من خلال انتهاجه للتوازن والحذر في أي قرار تجاه الأزمة السورية نظرا للاعتبارات الجغرافية التي قد تنعكس سلبا على الأمن والاستقرار الداخلي .
- استمر الأردن في التنسيق والتشاور مع مختلف الأطراف لمواجهة التحديات التي تفرضها تطورات الأحداث في سوريا سواء من حيث اللاجئين أو الخطر الذي شكله تواجد الجماعات الإرهابية في الجنوب السوري أو بشأن عمليات تهريب المخدرات وما تطلبه ذلك من استخدام للقوة العسكرية للحفاظ على أمنه واستقراره.
- تمسك الأردن بضرورة الحل السياسي للأزمة من خلال العديد من المبادرات التي أفضت بالنهاية إلى عودة سوريا إلى الحضن العربي واستعادة مقعدها في جامعة الدول العربية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة تقترح بعض التوصيات التي في حال الأخذ بها من الممكن أن تفيد صانع القرار الأردني الخارجي في تحقيق مصالح الدولة الأردنية العليا ومن أبرز هذه التوصيات مايلي:

- زيادة التعاون مع دول الجوار بشكل يعظم إيجابيات الموقع الجغرافي ويقلل من السلبيات.
- زيادة التنسيق الأمني مع السلطات السورية بشأن المناطق الحدودية.

المراجع:

الموقع الالكتروني نون بوست . (2015). *ما هو موقف الأردن الرسمي من التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، 10 أكتوبر 2015.*

Bani Salameh, M., & Hayajneh , A. (2019). *How Jordan Can Cope The End of the Syrian Civil War. Middle East Quarterly, summer.*

أسامة عيسى. (2015). *المزاج الأردني من الثورة السورية:مد وجزر.أم حذر وحكمة؟! أورينت نت.*

اسامة عيسى تليلان . (2000). *السياسة الخارجية الاردنية والأزمات العربية: دراسة في اثر العوامل الاقليمية على سلوك السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمات العربية* (المجلد 1). عمان، الأردن: وزارة الثقافة.

الجزيرة نت. (19 5، 2022). تمدد إيراني وعودة تنظيم الدولة.. ثنائية ترفع مخاطر الأردن الأمنية، متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/politics/2022/5/19

الحرّة. (2023). *العاهل الأردني: لا نقدر على استضافة مزيد من اللاجئين السوريين، نشر في 19 سبتمبر 2023، متاح على الرابط:.* تم الاسترداد من https://www.alhurra.com/jordan/2023/09/19

الخليج الجديد. (2016). *عاهل الاردن لا يمكن حل الازمة السورية بدون روسيا .نشر بتاريخ.23/نوفمبر.متاح على الرابط:.* تم الاسترداد من https://thenewkhalij.news/article/51969/%D8%B9%D8%A7%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%

الشرق الأوسط. (18 ديسمبر ، 2023). تغيير قواعد الاشتباك... الجيش الأردني يلاحق المهربين داخل أراضي سوريا تهريبهم للمخدرات والأسلحة، متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://aawsat.com/

العربية. (2023). "مبادرة الأردن" لحل أزمة سوريا.. تعرف على أبرز بنودها، نشر في : 27 يونيو ،2023:متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/06/27/

الكساندرا فرانسيس. (ايلول، 2015). مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط - ازمة اللاجئين في الأردن أيلول 2015 متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (28 2، 2024). تهديدات متعددة الجبهات: الأردن في سياق إقليمي مضطرب، تم النشر بتاريخ 2024/02/28 متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://ecss.com.eg/43953/.

الموسوعة السياسية. (2022). عملية صنع القرار الخارجي متاح على الرابط:. تم الاسترداد من https://political-encyclopedia.org/dictionary/

ايمن صالح البراسنة، و عامر سلامة القرالة. (2019). *الاستراتيجية الأردنية في التعامل مع الأزمة السورية 2011 -2016 دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46 العدد 1 ، 2019.*

تغريد الرشق. (12 اكتوبر، 2015). تساؤلات حول الصمت الأردني حيال التدخل الروسي في سورية. *جريدة الغد.*

رصيف 22. (2022). *تعزيزات عسكرية وسلب أراضٍ على طول الحدود الأردنية السورية -ايران تحصّن كارتيل المخدرات. نشر في 11 أغسطس 2022 متاح على الرابط:.* تم الاسترداد من https://raseef22.net/article/

رضوان محمود المجالي. (2021). *ورقة علمية موسومة بعنوان: الدبلوماسية الأردنية الصورة المشرقة للاردن في السياسة الخارجية. مقدمة: لمؤتمر صورة الأردن في العالم في مائة عام.* الجامعة الهاشمية.

سعود الشرفات. (30 سبتمبر، 2022). تحليل السياسات – منتدى فكرة– حرب الكبتاجون: التهريب على الحدود بين الأردن وسوريا. تم الاسترداد من https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-alkbtajwn-althryb-ly-alhdwd-byn-alardn-wswrya

شفيق شقير. (2014). موقف الأردن من الأزمة السورية: غموض بناء أم تناقض 10 فبراير/شباط 2014 مركز الجزيرة للدراسات ، تقلا عنّ الرابط. تم الاسترداد من www.aljazera.net

طارق ديلواني. (2023). *خطوة مقابل خطوة" مبادرة أردنية للحل في سوريا فهل ترى النور. نشر بتاريخ:24/اذار*. اندبندنت عربية. تم الاسترداد من متاح على الرابط. https://www.independentarabia.com/node/434541/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9

قاسم محمد الدويكات، و عطاف مفضي أبو الهيال. (2022). التقييم الجيوستراتيجي للعناصر المورفولوجية للدولة الأردنية (دراسة تطبيقية في السياسة الجغرافية) المجلد 15 ،العدد 1 ،2022.

لارا محمود المعايطة، و رضوان محمود سليمان المجالي. (2018). *السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة 2003 – 2017 (رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة مؤتة.

محمد السيد سليم. (1989). *تحليل السياسة الخارجية*. مكتبة النهضة المصرية .

محمد طه بدوي. (1972). *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.

معهد واشنطن للدراسات. (9 يناير، 2024). تصاعد التهديدات على الحدود الأردنية وسط اضطرابات إقليمية، متاح على الرابط. تم الاسترداد من https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tsad-althdydat-ly-alhdwd-alardnyt-wst-adtrabat-aqlymyt

موسوعة المملكة الأردنية الهاشمية. (بلا تاريخ). تاريخ وجغرافية الأردن . مساحة الأردن. متاح على الرابط. تم الاسترداد من https://jordanencyclopedia.com/

موضوع.كوم. (2022). 2022 . آخر تحديث:١٢:٤٤ ، ٦ يناير ٢٠٢٢: متاح على الرابط :. تم الاسترداد من https://mawdoo3.com/

نيروز ساتيك. (2013). الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة الجزيرة.

هادي محمد حسين برهم. (2022). تطبيقات النظرية الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية (السياسة الخارجية الامريكية تجاه دول الربيع العربي أنموذجا). تم الاسترداد من https://asrmarabic.com/researches_files

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين. (2023). متوفرعلى الرابط.-https://www.mfa.gov.jo/content/Location-and-Geography#:~:text تمت المشاهده يوم الجمعة 2023/8/25.

وكالة الأنباء الأردنية. (2023). الرئيس السوري يستقبل وزير الخارجية، نشر في 2023/07/03 متاح على الرابط. تم الاسترداد من https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=250158&lang=ar&name=news

وليد عبد الهادي العويمر، و يوسف سلامه المسيعدين. (2016). *الموقع الجغرافي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة السورية حوليات – المجلد 44*. آداب عين شمس.